

## أثر الضرائب على الاستثمار في السودان

### (دراسة تحليلية للفترة 198. - 2.16م)

د. علي الحسن محمد نور زروق - استاذ الاقتصاد المشارك - بجامعة بخت الرضا

أ. عرفة الصادق الأمين الصادق - محاضر بجامعة بخت الرضا .

#### مستخلص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الضريبية، وأثرها على الاستثمار بشقية المحلي والأجنبي، ذلك على أساس أن حجم الاستثمارات في السودان يعتبر ضعيفا. تكمن المشكلة في أن الضريبة تعمل على عرقلة الاستثمار، وبالتالي تؤدي إلى تدني الإنتاج. الأمر الذي يقود إلى مشكلة ارتفاع الأسعار وحدوث مشكلة التضخم. أهم افتراضات الدراسة تشير إلى أن الضريبة ذات أثر سلبي على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية. أضف إليه أن الضريبة ذات أثر توجيهي للاستثمارات تجاه قطاعات معينة. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، لتقدير معادلة الاستثمار كمتغير تابع، و(الضريبة، والناج المحلي الإجمالي، والصادرات، وسعر الصرف) متغيرات مستقلة، عن طريق برنامج Eviews، للفترة (198. - 2.16م). أسفرت نتائج الدراسة إلى أن الضريبة ذات أثر سلبي على حجم الاستثمارات في السودان، والعلاقة موجبة مع GDP، وسالبة مع سعر الصرف، وموجبة مع الصادرات. توصي الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك بمعالجة السياسات الضريبية حتى لا تصبح معرقله لعملية الاستثمار.

## Abstract:

The study aims to identify the taxation policies, and its' effect on both domestic and foreign investment, on the basis that the volume of investments is weak in Sudan. The problem is lies in the tax works to impede investment, this will leads to decreasing in production. This will leads to increasing in prices and the rate of inflation. The important hypothesizes of this study indicate to, taxes effects the domestic and foreign investment volume negatively. Add to that, the tax has a directional effect on investments to certain sectors. The study used ordinary Least squared (OLS) method to estimate the investment equation as depended variable, and (taxes, GDP, exports, and exchange rate) as explanatory variables, by using Eviews, for the period (198. - 2.16). The results revealed that, taxes and exchange rate effect the investment volume negatively in Sudan. GDP and exports effect investment positively. The study recommends that, there must be encourage steps for the domestic and foreign investment by remedying tax policies so that do become unhampered the investment process.

**كلمات استفتاحية:** الاستثمار، الضرائب، الصادرات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

### 1. مقدمة:

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة بالنسبة للدول، مثلت الضريبة خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدراسات المالية. هذا الأمر ليس راجعا لكونها أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط، بل لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة، ولما تحدثه من إشكالات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بآثارها من جهة أخرى. هذه الدراسة تحاول أن تفحص أثر الضريبة على الاستثمارات في السودان باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي لبيانات تخص الفترة (198 - 2.16م). نتائج الدراسة كانت متسقة مع النظرية الاقتصادية، والقياسية، والإحصائية، وكما أثبتت الفروض التي اعتمدت عليها الدراسة.

## 2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على الضرائب السائدة في مختلف الأنظمة الاقتصادية، وذلك لأنها تعد مصدراً مهماً لإيرادات الدولة، وكما أن للضرائب تأثيراً كبيراً على نمو وتطور الدول. وبذلك فإن الدول تعتمد عليها كإيرادات تتفق على المشروعات الإنتاجية وتهيئة البنى التحتية، أيضاً للضريبة تأثيراتها العميقة على الاستثمار بين الدول.

## 3. مشكلة الدراسة:

تعتبر الضرائب من أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيراً على مسارات القطاعات الاقتصادية المختلفة. وهي تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول، باعتبارها المورد الرئيس للإيرادات، بهذا تكمن المشكلة في الأثر الذي يمكن أن تحدثه الضريبة، إذا ما فرضت بشكل خاطئ، فقد تكون من أكبر المشكلات التي تؤدي إلى إعاقة التوسع في الاستثمار، وكما أنها قد تؤدي إلى تحجيم الطلب على السلع والخدمات بسبب ارتفاع الضرائب على الدخل.

## 4. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة بصفة أساسية على الآتي نصه:

1. التعرف على الدور الذي تلعبه الضريبة في الاقتصاد.
2. دراسة العلاقة بين الضريبة والاستثمار.
3. التعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار في السودان.

## 5. فرضيات الدراسة:

1. تعد الضريبة عائقاً يؤثر بصورة عكسية في مسألة التوسع الاستثماري في السودان.

2. العلاقة بين الاستثمار والواردات سلبية.

3. العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار علاقة سلبية.

4. العلاقة بين الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي علاقة موجبة.

## 6. منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات للفترة (198-2016م)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) عن طريق برنامج الحزم الحاسوبية Eviews. تم جمع البيانات من المصادر الأساسية مثل تقارير بنك السودان، والعروض الاقتصادية، وتقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

## 7. الدراسات السابقة:

زروق (2003م)، تناولت الدراسة ضريبة الدخل التصاعدية في السودان للفترة (197-200م). تحاول الدراسة أن تفحص طبيعة ضريبة الدخل الشخصي في السودان مع التركيز على درجة التصاعدية. ولهذا السبب فإن الدراسة استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) لبيانات سنوية عن الدخل القومي وضرائب الدخل الشخصي في الفترة ما بين (197-200م). أظهرت نتائج الدراسة أن دالة ضريبة الدخل الشخصي في السودان غير خطية. وأن مرونة ضريبة الدخل الشخصي بالنسبة للدخل أكبر من الواحد الصحيح، مما يعني إن ضريبة الدخل الشخصي في السودان في فترة الدراسة تأخذ معدلات تصاعدية. بالرغم من ذلك فإن معدل تصاعدية ضريبة الدخل الشخصي لا يزيد عن الواحد بمقدار معنوي. عليه فإن ضريبة الدخل التصاعدية تلعب دوراً في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. لذا بالإمكان تعضيد هذا الدور بفرض ضرائب

بمعدلات أكثر تصاعدياً، الأمر الذي يزيد من المساواة في توزيع الدخل إضافة إلى تحقيق مزيد من التوازن في الموازنة العامة.

محمد (1998م)، تناولت الدراسة تجربة السودان في جذب الاستثمار المباشر وغير مباشر، ومدى إمكانية استفادة الدول النامية من هذه التجربة، بالتركيز على أهم معوقات الاستثمار في السودان. هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير مباشر في السودان. اعتمدت الدراسة على بعض الفروض منها، أن سياسات الاقتصاد الكلي في السودان ذات أثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي في السودان. كما أن السياسة الضريبية وفرض الرسوم في السودان يؤثران بشكل سلبي على تدفق الاستثمارات في السودان. وجدت الدراسة أن تطبيق التسهيلات والإعفاءات الضريبية يؤثران بشكل إيجابي على زيادة تدفق الاستثمار وتوسع المشروعات الإنتاجية. كما أن ممارسة سياسات اقتصادية مثل السياسة النقدية أيضاً لها الأثر المباشر على تدفقات الاستثمار، لأن المسألة متعلقة بعنصر سعر الفائدة.

عبد المجيد (2012م)، استهدف البحث التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة أو المحددة للضرائب في السودان خلال الفترة (1985-2005م). وذلك على أساس أن حجم حصيلة الضريبة في السودان هي حصيلة متواضعة، سواء بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة، فهي تمثل نسبة ضعيفة من الدخل القومي. والمشكلة تكمن في تدني حصيلة الضرائب وبالتالي تدني الإيرادات الحكومية، ومن ثم انخفاض الخدمات التي تقدمها الدولة تجاه المجتمع. أهم نتائج البحث توضح أن حجم السكان، والمستوى التعليمي، وسعر الصرف، وعجز ميزان المدفوعات له أثر مباشر على إيرادات الضريبة المتحصلة (التأثير سلبي).

عبد العظيم (2005م)، تناولت الدراسة تقدير دالة الاستثمار الخاص في مصر وقياس أثر محدداته خلال الفترة (198-2001م). هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الاستثمار الخاص في مصر. أيضاً

دراسة أهم المتغيرات التي أثرت على معدل نمو حجم الاستثمار الخاص. تم استخدام التحليل الوصفي الإحصائي عن طريق تحليل السلاسل الزمنية. هذه الدراسة اعتمدت على بعض الفروض منها، أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعد معوقاً أساسياً أمام زيادة حجم الاستثمار الخاص في مصر. وضعف رأس المال الخاص قلل من التوسع في حجم الاستثمار الخاص. وضحت نتائج الدراسة أن متغيرات عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر مثل (معدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل البطالة) كان لها الأثر السلبي على التوسع في حجم الاستثمار الخاص. كما لوحظ أن حجم الاستثمار الخاص يتأثر بدرجة كبيرة عن طريق التوسع في الاستثمار العام (على حساب الاستثمار الخاص). أوصت الدراسة بضرورة التوسع في حجم البنيات التحتية من أجل تمهيد الطريق نحو التوسع في مجال الاستثمار الخاص.

شلعوم (2.11م)، تناولت الدراسة أثر الإصلاح الضريبي على قدرات الجباية في الاقتصاد الجزائري. هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ودوافع إصلاح النظام الضريبي في الجزائر. أيضا دراسة كيفية تأثير الضريبة على الوضعية المالية للمؤسسة باختلاف حجمها وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني. أهم فروض الدراسة، الإصلاح الضريبي في الاقتصاد الجزائري يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار. الإدارة الضريبية في الجزائر لم تواكب التطور التكنولوجي والمعلومات في ظل تحديات العولمة وانتشار الانترنت. ساهم التحفيز الضريبي في الجزائر على تخفيض تكاليف الاستثمار داخل المؤسسة وزيادة مصادر تمويلها. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في مجال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، إلا أن النظام الضريبي يبقى عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة وتحقيق التنمية، ولا يزال يعرف عنه عدة نقائص يجب تصحيحها في المستقبل.

## 8. الإطار النظري:

### 8.1. مفهوم الاستثمار:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد، أو الدخل، أو الربح. عموماً قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي. أصبح الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، والمالية، والمصرفية، والإدارية، وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي أشهدها المجتمعات المتقدمة. هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبه العيني والمالي. وبعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مختصرة على المصادر المحلية، والعالمية، والتقليدية. إذ تطورت أدوات وآليات، وشبكة المعلومات، والاتصالات، لخدمة العملية الاستثمارية في الأسواق العالمية. هذا التطور أتاح فرصاً ومزايا استثمارية لم تكن متاحة في العهد السابق (خربوش، 1999م).

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، غالباً ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع، والسندات، والأسهم، وصناديق الاستثمار. كما يشير أيضاً إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار الأوراق المالية. مثال لذلك اختيارات البيع، والشراء، والعقود المستقبلية، وعقود المبادلة. هذا بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة. يمكن أن يعرف الاستثمار على أنه استخدام للأموال في أصول معينة، وذلك خلال فترة زمنية معينة بهدف تحقيق عائد في المستقبل. بمعنى ذلك إن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر (استروب، 1984م).

أيضاً يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية، لكن هذا المفهوم يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية، وبذلك سوف يتم التمييز بين مفهومين للاستثمار. مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي يقصد به معنى اكتساب الموجودات المادية. وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى أن استثمار الأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يصنع منفعة تكون على شكل سلع وخدمات. مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية يقصد به اكتساب الموجودات المالية وحسب. ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو

توظيف المال في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم، وسندات، وودائع ..... الخ (خربوش، 1999م). تبنت جماعة أخرى ربط العملية بالبعد الإسلامي، فعرفته بأنه عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح. بمعنى خلق أصول رأسمالية جديدة، يوجه فيها الفرد أمواله ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها الخير للمجتمع (استروب، 1984م). عرف آخرون الاستثمار بأنه توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية محددة، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة لاحقاً. أو أن الاستثمار هو بناء رأسمال جديد لم يكن له وجود من قبل، أو زيادة رصيد المجتمع من رأس المال (حردان، 1997م).

## 8.2. أهمية الاستثمار:

تكمن أهمية الاستثمار في بلد ما على جوانب عديدة يستفيد منها البلد. حيث يعمل الاستثمار على زيادة الدخل القومي، باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فإنه يساعد على رفع مستوى المهارات، وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة. كما أنه يعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية، وذلك من خلال الأفكار الجديدة، أو الغير موجودة أصلاً. يساعد أيضاً الاستثمار على خفض البطالة خاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية، مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الأجور والمرتببات للعاملين. والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والخروج من دائرة الفقر ويدفع بعجلة التنمية (خربوش، 1999م).

## 8.3. أنواع الاستثمار:

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت، هو عبارة عن كل الإضافات في الأصول التي تؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها، أو تجديدها. أما السمة التي تميز هذه الطاقات الإنتاجية

فهي عبارة عن أصول معمرة بمعنى إنها دائمة الاستعمال. فهي لا تفنى باستخدامها في عملية إنتاجية مرة واحدة أو مرات أخرى، وإنما ستبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية. وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال بصفة متكررة في توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات (جدران، 1997م).

2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي، هذا المعنى يضم بالإضافة في الأصول إلى المخزون السلعي كأحد بنود الاستثمار. هذا النوع لا يؤدي إلى توسع الطاقة الإنتاجية القائمة. وإنما الغرض الرئيسي منه تكوين مخزون سلعي في كل المنشآت الصناعية أو التجارية. إذ أن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل.

1- الاستثمار في فائض الصادرات، فائض الصادرات يعبر عن الرصيد الدائن للدولة في ميزان المعاملات مع العالم الخارجي. وهو يمثل صافي إنفاق العالم الخارجي بعد استبعاد الإنفاق المحلي على الواردات. وان نظرنا هذه النظرة إلى الفائض نجد إن الدولة تحقق هذا الفائض عن طريق تصدير المنتجات سلعية إلى الخارج، وهذا يعد بمثابة استثمار محقق في العالم الخارجي (السيد، 1995م).

#### 8.4. الاستثمار حسب هدف الإنفاق:

من هذه التقسيمات، الاستثمار الإجمالي (الكلي) وهو كل ما ينفق في سبيل زيادة الأموال التي تستخدم في عملية الإنتاج والتي تساعد على زيادة الناتج الإجمالي القومي. الاستثمار الصافي، هو إنفاق على أصول جديدة تستخدم في عمليات الإنتاج في المجتمع. بعبارة أخرى فهو يمثل الجهود المبذولة لزيادة حجم الأصول الإنتاجية في الاقتصاد القومي باستخدام أصول لم تكن متوفرة في البلاد النامية. استثمار الإحلال، هو الإنفاق على أصول جديدة لتحل محل الأصول المستهلكة أو التالفة. وهذا النوع من الاستثمارات لا يظهر أي زيادة في حجم الاستثمارات، بالرغم من أنه يؤدي إلى زيادة بصورة ثابتة في الدخل القومي (جدران،

1997م). الاستثمار بالتجديد، يعني تخفيض النفقات ورفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة. هذا النوع عادة يتم عن طريق إحلال التحديدات الفنية المستحدثة، وفنون الإنتاج محل السابقة، ويمكن أن يتكامل هذا النوع مع النوعين السابقين. الاستثمار الاقتصادي أو الحقيقي، يعني المساهمة في الرصيد الكلي التراكمي في رأس المال الحقيقي للاقتصاد القومي (خربوش، 1999م).

الاستثمار في المباني والمشروعات والأراضي ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات هو الأساس في زيادة الدخل القومي (استروب، 1984م). يطلق بعض الاقتصاديين على هذا النوع من الاستثمارات مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات. يمكن القول إن توظيف الأموال في جميع المجالات الاستثمارية المتعارف عليها باستثناء مجال الاستثمار في الأوراق المالية تعتبر استثمارات حقيقية (جدران، 1998م). الاستثمار المالي، يركز على جوانب تتضمن رأس المال للتعامل في سوق الأوراق المالية وهذا يعني توجيه مطالبات الأموال الحقيقية للأسهم والسندات (السيد، 1995م). الاستثمارات المحلية، تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار. يتمثل ذلك في العقارات، والأوراق المالية، والمشروعات التجارية. تحتوي الاستثمارات المحلية على مجموعات أساسية وتتمثل في استثمارات رجال الأعمال في التشييد مثلًا بناء المصانع، والمستودعات، وبناء المكاتب. الاستثمار في التشييد السكني ويقصد به المباني الجديدة خلال الفترة الإنتاجية، إذا استخدمت، أو كانت في شكل إيجار، أو تعاون، أو امتلاك خاص. التغيير في المخزون، إذا أضيف إليه، أو أخذ منه المواد الخام، أو القريبة للانتهاء. الاستثمارات الأجنبية وتشمل كافة مجالات الاستثمار في الأسواق الأجنبية (استروب، 1984م).

## 8.5. محددات الاستثمار:

عملية الاستثمار ليست كأى عملية اقتصادية أخرى نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وحادة. وذلك لكثير من المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، منها عوامل يمكن السيطرة عليها (عوامل داخلية). وأخرى يصعب السيطرة والتنبؤ بها (عوامل خارجية)، أيضا توجد عوامل مشجعة للاستثمار وأخرى غير مشجعة. هذه العوامل منها سعر الفائدة في الاقتصاد التقليدي وهامش الربحية في النظام الإسلامي، تعتبر سعر الفائدة هي كلفة رأس المال المستثمر. وهي من أهم العوامل الأساسية المحددة للاستثمار. وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار. فكلما انخفض سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض. يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال هي الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر. حيث يكون حساب التقييم في مجال الاستثمار دائما وأبداً على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة. وفي هذا الصدد يمكن القول أن هنالك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال. التقدم العلمي، والتكنولوجي، والبحث العلمي، تعد من العوامل المحددة للاستثمار. حيث ظهرت الآلات والماكينات الجديدة ذات الطاقة الإنتاجية العالية، والتي تدفع المنتج إلى الأمام. المخاطرة، وهي تعتبر من إحدى محددات الاستثمار لأن كل عملية استثمارية لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة. دائما نجد أن هنالك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار. الاستقرار الاقتصادي والسياسي، يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد من العوامل الأساسية المحددة للاستثمار. حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي الظروف المشجعة للاستثمار، والعكس صحيح (خربوش، 1999م).

## 8.6. مناخ الاستثمار:

نظرا للأهمية الكبيرة للاستثمار تعمل الدول جاهدة لتهيئة البيئة، والظروف المحيطة بالاستثمار. كذلك إزالة العوائق التي تقف أمامه لاستيعاب القدر الكافي من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية. يتكون هذا المناخ من عدة عناصر تسمى بالعناصر الأساسية التي يقوم عليها الاستثمار. من أهم العناصر التي يجب توفرها

لضمان استمرارية ونجاح المشروع الاستثماري. ومنها عنصر الشرعية، والمقصود به السلامة، ويعني ذلك أن لا تكون هناك مخالفات لأحكام القانون. لست فقط على مستوى السلع والخدمات المحرمة، بل على مستوى الأولويات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي بشكل عام. العنصر الفني، يوجد لهذا العنصر متطلبات يجب أن تتوفر لديه لكي تكون الإجراءات مكتملة فنياً وهي تشمل الموقع السليم للمشروع من السياسات الحكومية. والحجم الأمثل أو الطاقة الإنتاجية الملائمة، والتكنولوجيا الملائمة، والقوى العاملة، والبيئة والتلوث. العنصر الاقتصادي والاجتماعي، يعتبر هذا العنصر من العناصر المهمة ويجب أن يكون سليماً فإذا توفر تحققت إضافة حقيقية للدخل القومي ودخل الفرد. التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار، وتحسين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع والمناطق الجغرافية. العنصر المالي، يعتبر المشروع الاستثماري سليماً من الناحية المالية إذا كان العائد المالي على الاستثمار ملائماً. تناسب مستوى ربحية المشروع مع درجة المخاطرة، فإذا كان العائد المتوقع من الاستثمار كبيراً ولكن المخاطرة أكبر منه فإننا نتوقع عامل الخسارة. العنصر التنظيمي والإداري، من الأهمية بمكان أن يكون التنظيم والإدارة على أسس علمية لضمان نجاح المشروع الاستثماري (خربوش، 1999م).

## 8.7. مخاطر الاستثمار:

مخاطر الاستثمار هي بكل بساطة عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع. عادة تقسم المخاطرة إلى قسمين رئيسيين، أولهما المخاطرة النظامية، هي المخاطرة التي تتعلق بالنظام العام في السوق وحركته، والعوامل الطبيعية، والعوامل السياسية، والاقتصادية، مثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار. وثانيهما

المخاطر الغير نظامية، وهى المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية، مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية (أبو قحف، 1997م).

#### 8.8. الضرائب:

تعد الضريبة مساهمة نقدية تفرض على المكلفين، حسب قدراتهم، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي، ومن غير مقابل محدد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة، من طرف الحكومة (السيراري، 1986م). عرفها (جيز Jess) على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة. كما عرفها (Mell) بأنها استقطاع نقدي تفرضها الحكومة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وفقا لقدراتهم التكلفة بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة (لهيات، 2007م). أيضا تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل لتحقيق أهداف المجتمع (الخطيب، 2005م).

#### 8.9. خصائص الضرائب:

للضريبة عدة خصائص منها، أن الضريبة تعد التزام نقدي، خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، وذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي. مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور مشكلة وصعوبة جباية الضريبة، أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من مال المكلف. الضريبة تعتبر جبرية، إن الضريبة تفرض جبرا، أي المكلف ليس حراً في دفعها. بل يمكن للحكومة تحدد مقدار الضريبة وكيفيةها وموعد دفعها (الخطيب، 2005م). الضريبة تدفع بشكل نهائي، بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ المدفوع منها مهما كانت الظروف والأحوال. الضريبة تدفع بلا مقابل، فلا يتوقع

المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة. ولكن المنفعة تعود عليه من خلال المنفعة العامة التي تعود عبر البنيات التحتية (محرزي، 2003م).

### 8.1.. أهداف الضرائب:

تفرض الضريبة على الأشخاص من أجل تحقيق أغراض معينة منها، الهدف المالي للضريبة. تزايدت أهمية الهدف المالي للضريبة مع حاجة الدولة إلى المال باتساع نشاطها. الهدف الاقتصادي للضريبة، تعتبر الضريبة كأداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي للتأثير على الواقع الاقتصادي بقصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. تحقيق النمو الاقتصادي، يقصد بالنمو الاقتصادي ذلك التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن. ويعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها لذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد. يتم ذلك من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة، فتخفيض الضريبة يحدث زيادة في دخل الفرد، وكذا الإعفاء الضريبي للمستثمرين يشجع من قيام المشاريع المختلفة. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يلاحظ أن أثر السياسة الضريبية يرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي. محاربة مشكلة التضخم والمحافظة على قيمة النقد الوطني، تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الضرائب من أجل تقليل عرض النقود. تستعمل الضريبة كأداة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية بقصد توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات المرغوب فيها. تهدف الضرائب إلى حماية الصناعة الوطنية وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات. يرتبط حجم العمالة الكلية في المجتمع بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك وتستخدم الضريبة في الدول الرأسمالية المتقدمة كوسيلة من وسائل تحقيق التشغيل للموارد. تستخدم معظم الدول الضرائب لمعالجة التفاوت بين دخول الأفراد عن طريق فرض الضريبة التصاعدية على الدخل (محرزي، 2003م).

## 8.11. القواعد الأساسية للضرائب:

يقصد بها المبادئ العامة التي تحكم الضريبة وهي مجموعة من القواعد والأسس التي يتعين إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة. ومنها قاعدة العدالة، ألا تكون الضريبة أكبر من المقدرة التكلفية. قاعدة اليقين، يجب أن تكون الضريبة يقينية وليست عشوائية (الفترة، والنمط، وحجم الدفع) كل هذا يجب إن يكون واضحاً ودقيقاً. قاعدة الملائمة، ويجب أن تكون أكثر ملائمة للمكلف بالضريبة (لهيئات، 2007م).

## 8.12. أنواع الضرائب:

تقسم الضريبة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف تحمل العبء، منها ضريبة مباشرة أو ضريبة غير مباشرة. الضرائب المباشرة، هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات. وتنقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة. الضرائب غير المباشرة، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات. لهذا يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من الشخص الذي يود استهلاك هذه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

من حيث المادة الخاضعة للضريبة، فهناك أنواع مختلفة ومنها الضريبة على الأفراد. المقصود بها تلك الضريبة التي يكون مصدرها الفرد نفسه. وهي من أقدم أنواع الضرائب في التاريخ وعرفت في الحضارات القديمة، وكان يطلق عليها (الضريبة على الرؤوس) وسماها العرب بالجزية. الضريبة على الأموال، فهي الضريبة التي تفرض على المال ذاته أو ما يطلق عليها ضريبة رأس المال حيث تصيب العقارات بحد ذاتها وليس إيرادها وليس نتاجها. الضريبة النسبية، وهي تلك الضرائب التي تبقى قيمتها ثابتة، مثلاً كانت تفرض الضريبة على الدخل بنسبة 1% فهذه النسبة تنطبق على جميع الدخل الكبيرة والصغيرة. الضريبة التصاعدية، وهي تلك الضرائب التي يزداد عبئها بزيادة المادة الخاضعة للضريبة (الخطيب، 2005م).

### 8.13. الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب:

تظهر الآثار الاقتصادية المباشرة على نمط الاستهلاك، والإنتاج، والادخار. أثر الضريبة على الاستهلاك، تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك حسب معدل الضريبة. كلما كان المعدل مرتفعا كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. يتكون الادخار القومي على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد. والادخار العام الذي تقوم به الدولة يكون من أجل الاستثمارات في المشروعات الكبيرة. كما تؤثر الضريبة على الاستهلاك بشكل سالب، خاصة عند أصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر على الإنتاج. يترتب على الضريبة التي تقطع من دخول الأفراد نقصان الطلب على السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع. أيضا تعمل الضريبة على إعادة توزيع الدخل والثروة (محرزي، 2003م).

### 8.14. أثر الضريبة على الاستثمار:

يعد الادخار حجر الزاوية بالنسبة للاستثمار والإنتاج، إلا أنه قد يلجأ الفرد إلى الادخار بدلا من الاستثمار إذا تعرض عمله الاستثماري إلى بعض المخاطر أو عند ارتفاع الأعباء الضريبية. أيضا يعتمد المستثمر إلى المقارنة بين تكلفة سعر الفائدة والفائدة الحدية لرأس المال. حيث أنه يمكن أن يتوقف عن الاستثمار إذا كانت تكلفة سعر الفائدة أكبر من الفائدة الحدية التي يجنيها رأس المال. وكما تعد الضريبة من الأسباب التي تزيد من المخاطرة التي تواجه المستثمر، وذلك لأنها تزيد من أعباء رأس المال. وبالتالي قد يحتاج رأس المال إلى مدة أطول لتعويض هذه الأعباء الناشئة عن فرض الضريبة. بذلك تكون الضريبة سببا في الحد من الاستثمار ولو بصفة مؤقتة (السيراري، 1986م). وحينما كان التوجه نحو الاستثمار يتأثر بسعر الفائدة السائد في السوق، ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فإن الضرائب تؤثر على الميل الحدي

للاستثمار من خلال تأثيرها على الأرباح. يزداد الميل الحدي للاستثمار مع زيادة فرص الربح، وينخفض مع انخفاضه. والضرائب على الدخل وبصفة خاصة الضرائب التصاعدية يمكن أن تؤدي إلى خفض الاستثمار بصورة مباشرة بسبب تخفيضها لأرباح رجال الأعمال. يمكن استخدام الضريبة بغرض محاربة التضخم، حيث يمكن استخدامها كأداة لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو ما يعنى استخدام الضريبة للتأثير على هيكل الاستثمارات. يتم ذلك عن طريق فرض ضريبة بميزات تحفز نشاط إنتاجي معين، وأخرى أكثر تشدداً للأنشطة المراد توقفها (البطري، 2004م). أيضا يلاحظ في هذا المجال أن فرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة في شركات المساهمة بمعدل أعلى من الضريبة على أرباح الأسهم يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية أو الاستثمار. كما يلاحظ أن فرض ضريبة على الأموال المودعة في الحسابات الجارية في البنوك، يؤدي إلى توجيه هذه الأموال إلى الاستثمارات المباشرة أو الاكتناز (ابن عوف، 200م). قد تغير الحكومة الاتحادية الهيكل الضريبي حتى تستطيع أن تؤثر في الاستهلاك والاستثمار. فقد تعمد الحكومة إلى رفع معدلات الضرائب الشخصية، وتخفيض معدلات الضرائب على الشركات. هذا من أجل تخفيض حجم الاستهلاك وتشجيع الاستثمار، وفي الحقيقة فإن كثيرا من الاقتصاديين يرون أن الهيكل الضريبي ينبغي أن يتغير حتى يزيد من الحافز نحو الاستثمار. يمكن للحكومة تصميم سياسات ضريبية مختلفة تؤدي إلى تنشيط الاستثمار، ومنها تخفيض معدلات الضرائب على الشركات. تقديم إعفاءات ضريبية للاستثمار، والسماح للمنشآت بتعجيل الإهلاك. هذا يزيد من الحافز نحو التوجه إلى الاستثمار في المصانع، والمعدات الجديدة (ابن جمان، 1983م).

## 9. الاستثمار في السودان:

السودان ومنذ أول حكومة وطنية في العام 1956م، أولى هذا العامل أهمية كبيرة لاسيما أن السودان في تلك الفترة يحتاج إلى عملية تنمية شاملة وسريعة. لذلك كان من بين أهم الوسائل لتحقيق التنمية المعونات الأجنبية بكل أشكالها ومن بينها الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت استثمارات من القطاع العام أو الخاص.

وفي ظل التحولات الكبيرة التي يعيشها العالم اليوم (الدولة الاقتصادية)، وما يتبعها من سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية، ودخول السودان في تجمع دول الكوميسا. يتيح ذلك درجة من الحرية لحركة التجارة وحركة رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمار أو مناخ استثماري. وبفضل حزمة متناسقة من السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية، والتشريعية، والإجرائية التي تبنتها الدولة. شهد الاقتصاد السوداني تطوراً إيجابياً ملحوظاً في الارتفاع المتزايد في معدل نمو الاقتصاد، والانخفاض المستمر بمعدل التضخم في تلك الفترة. تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1993-1995م، أعقبته الإستراتيجية القومية الشاملة 2002م. وهي شكلت الإطار الفكري والمهني للدولة، حيث ربطت الإستراتيجية حلقات الاقتصاد والإصلاح المالي، والنقدي، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية بحركة المجتمع (السيد، 1995م). هدفت السياسة الاقتصادية آنذاك إلى تغيير النظام الاقتصادي للدولة من مركزية الإدارة والسلطة الاقتصادية وتحكمية الأسعار إلى اقتصاد يتجه نحو الحرية الاقتصادية. أيضاً اتجهت الدولة نحو زيادة حركة السوق وعوامل الإنتاج، وتحفيز المبادرات الفردية، وتوسيع دائرة النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص. ومعالجة الاختلال الاقتصادي والهيكل الداخلي والخارجي (العرض، والطلب الكلي، والادخار، والاستثمار). أيضاً قامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص وتميته بتقديم العديد من الحوافز والإعفاءات والضمانات. والاهتمام بالاستثمار الأجنبي والمحلي وذلك لما يوفره من إمكانيات مالية (خربوش، 1999م).

### 9.1. معوقات الاستثمار في السودان:

معوقات الاستثمار هي مجموعة من العوامل والإجراءات تقف في طريق انسياب رؤوس الأموال. تعمل كل الدول على إزالة العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وفي هذا الشأن قامت الدول بعقد ندوات ومؤتمرات لكثير من رجال الأعمال والمستثمرين للوقوف على آرائهم حول معوقات الاستثمار من جهة نظرهم. كما تبذل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار جهوداً مقدرة في رصد المعوقات التي تواجهه الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية (السيد، 1995م). هناك بعض المعوقات التي تؤخر عملية الاستثمار

وهي تتمثل في، ضعف وتخلف البنيات التحتية للدولة والتي تتمثل في الطرق، والمواصلات، والمطارات، ومرافق الخدمات العامة. عدم الاستقرار السياسي وهذا تعاني منه معظم الدول النامية حيث تكثر فيها الاضطرابات والنزاعات الداخلية المستمرة مما يشكل عائق أمام تنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية. وجود أكثر من قانون يتعلق بالاستثمار، يلاحظ تعدد التشريعات الاستثمارية (قانون لتشجيع الاستثمار الصناعي، وآخر للزراعي، وقانون لقطاع الخدمات). ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي حيث أن كثير من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين. نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية. الإجراءات العقيمة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تسبب ضياع وقت المستثمر. تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحديات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة. الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الكبيرة. عدم ترحيب المواطنين المحليين بالاستثمارات الأجنبية قد يعرض حياة المستثمرين على الخطر حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب. عدم الاستقرار الاقتصادي، وهذه سمة واضحة لمعظم الاقتصاديات إذ نجد الاقتصاد يتأرجح ما بين تضخم، وكساد، وانكماش. ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار. عدم الاستقرار الأمني، من المعوقات التي يضعها المستثمر الأجنبي في أولوياته. عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف، يقف عائق أمام المستثمر عند رغبته في شراء بعض المعدات والاحتياجات التي يحتاجها المشروع. تدهور قيمة العملة المحلية، هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمر. ازدواجية الضرائب، عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات تقوم من قبل المستثمرين. عدم وجود برنامج واضح للاستثمار، كثير من الدول تغيب فيها البرامج الاستثمارية ومن ثم عدم وضوح أولويات الاستثمار فيها. وعدم وجود خارطة استثمارية، والتي هي بمثابة دليل للمستثمر.

## 9.2. مناخ الاستثمار في السودان:

يقصد بمناخ الاستثمار الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار. يمثل مناخ الاستثمار في السودان بعض العناصر مثل الاستقرار السياسي، والإصلاح الاقتصادي، وقوانين الاستثمار، والسياسات والإجراءات الإدارية، والبنية التحتية، والأسواق المتاحة للاستثمار (السيد، 1995م). ومن أهم العناصر المكونة للمناخ الاستثماري حجم السوق ودرجة تطوره اللذان يعتمدان بدورهما على الدخل ومعدلات نموه، ومعدل الاستقرار السياسي، والأمني، وطبيعة القوانين والتشريعات التي تشجع وتنظم وتراقب الاستثمار الأجنبي. كذلك كفاءة الأجهزة القائمة عليها ومدى تطور البنية الأساسية وكفاءة أدائها. يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية من حيث المساحة، كما يمتاز بموقع جغرافي متميز في قلب القارة الأفريقية. تجاوزه تسع دول مما يجعل منه معبراً ومركزاً تجارياً للبلدان المجاورة. إذ تتوفر بالسودان إمكانات وموارد طبيعية كبيرة من أراضي شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي (355) مليون فدان، وموارد مائية وفيرة من الأمطار والأنهار والمياه السطحية والجوفية. يتنوع المناخ على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب يشمل مناخ السافانا الغنية، والفقيرة، والمناخ المداري الاستوائي، ومناخ البحر الأبيض المتوسط. هذا إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بحوالي (1.3) مليون رأس من الأبقار، والإبل، والضأن، والماعز. تعتمد على مراعي طبيعية وغابات، كما توجد في السودان ثروة معدنية لم تستغل بعد تشمل معدن الذهب، والفضة، والمنجنيز، والكروم وغيرها إلى جانب البترول، والغاز الطبيعي (زروق، 2017م).

### 9.3. الاستثمار الأجنبي في السودان:

الدستور الصادر في عام 1973م اشتمل على نصوص أوصت على ضمانات الاستثمار الخاص ضد المخاطر السياسية، كالتأميم والمصادرة وغيرها. كما قامت الحكومة بإصدار قوانين الاستثمار في قطاع الصناعة، والزراعة، والخدمات الاقتصادية، والبترول، والمعادن. كان الغرض منها استعادة ثقة المستثمرين الأجانب. أيضاً أنشئت سياسات جزئية للإصلاح الاقتصادي، وتأسست على فلسفة اقتصاد السوق الحر،

والتحريك الاقتصادي. هذه مهدت إلى تطبيع جزئي مع صندوق النقد الدولي، ومؤسسات التمويل الإقليمية، والدولية. صحت هذه السياسات انفتاح على العالم الخارجي، وخاصة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. كل هذه التطورات تبني إصلاحات اقتصادية تمثلت في الإصلاح المالي، والمصرفي، ورفع الدعم عن السلع والبضائع، وتحرير النقد الأجنبي، وخصخصة المؤسسات العامة، والإصلاحات الضريبية، ومراجعة قوانين الاستثمار. هذه الإجراءات شهدت في السنوات الأخيرة تدفقا للاستثمارات الخارجية خاصة في مجالات البترول، والتعدين والنقل، من جهات متعددة شملت الصين، وماليزيا، وألمانيا، وبريطانيا، والأرجنتين، وغيرها من الدول الأخرى. هنالك عدد من القوانين المستحدثة التي تيسر كل أشكال الدعم والحماية للاستثمارات الأجنبية والوطنية. ولمزيد من ضمانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم التوقيع على (24) اتفاقية، تشجع وتحمي الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي. وقد تم هذا بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية. هذه الإصلاحات تهدف إلى تحرير التجارة، وتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وتطبيق سياسات الخصخصة للمشاريع الحكومية. هذا أدى إلى زيادة في حجم الاستثمارات في مجال الصناعة، والزراعة، والخدمات الاقتصادية خلال عام 2001م. أهم مزايا قانون تشجيع الاستثمار في السودان للعام 2015م، نص على عدم التمييز بين المال المستثمر سواء كان أجنبي أو وطني. الإعفاء كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرضها الولاية المعنية، عدا رسوم الخدمات لفترة تتجاوز خمس سنوات. الإعفاء من الرسوم والضرائب التي تفرض لاحقاً على المشروع من الولاية خلال فترة الإعفاء. الإعفاء كلياً أو جزئياً من رسوم الجمارك والواردات التي تخص المشروع. يمكن للمستثمر من تحويل أمواله في حال عدم تنفيذ المشروع. استيراد المواد الخام للمشروع وتصدير منتجاته بكل سهولة ويسر. منح المستثمر الأرض اللازمة التي يحتاج إليها المشروع. عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع حق الملكية للعقارات. لا يجوز حجز أو مصادرة أو تجميد أموال المشروع الاستثماري، إلا بأمر قضائي (زروق، 2017م).

#### 9.4. بعض اتفاقيات السودان (الاستثمار) في الفترة 1957 - 2011م:

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (جامعة الدول العربية)، في عام 1957م. اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، وحرية انتقالها بين الدول العربية في عام 197م. اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين هولندا والسودان في العام 197م. اتفاقية توحيد رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية في عام 198م، ثم تم تعديلها في العام 2013م. اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي للاستثمار بغاية حماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في العام 1981م. الاتفاقيات الاقتصادية بين دول الاتحاد الإفريقي في عام 1991م. اتفاقية السوق المشتركة للسوق المشتركة لدول الكوميسا في عام 1993م. اتفاقية كوت ونو في العام 200م، بين السودان والدول الأوربية، ودول المحيط الهادي، والدول الكاريبية. اتفاقية السوق المشتركة بين دول شرق وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والولايات المتحدة تيفا في العام 2001م (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2015م).

#### 1.. التحليل والنتائج:

استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتحليل بيانات الدراسة للفترة (198 - 2016م)، لبيانات تم جمعها من التقارير السنوية لبنك السودان، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني. بحيث تم استخدام الاستثمار الكلي (INV) كمتغير تابع، و(الضرائب T)، والواردات (M)، والنواتج المحلي الإجمالي (GDP)، وسعر الصرف (EX) كمتغيرات مستقلة. والجدول رقم (1) أدناه يوضح نتائج التحليل التي استخدم فيها الحزم الحاسوبية عن طريق برنامج (Eviews). من الجدول رقم (1) في الملحق، يمكن صياغة المعادلة المقدره كالتالي:

$$INV = -10.37903(M) - 516154.4(EX) + 9.094670(GDP) - (-6.344761) \quad (-.116726) \quad (.20027..4) \quad 0.095654(T) \quad (-14.69616)$$

$$F = (11.7.) \quad R^2 = (.93)$$

$$DW = (1.86)$$

تم استخدام القوانين الرياضية لحساب قيمة ( $F$ ) المحسوبة وهي كما يلي:

$$F = \frac{(N - K)}{(N - 1)} \cdot \frac{(R^2)}{(1 - R^2)}$$

بحيث أن:

$N$ : عدد المشاهدات،  $K$ : المتغيرات المستقلة.

$$F = \frac{(26 - 4)}{(26 - 1)} \cdot \frac{(.93)}{(1 - .93)} = 11.7.$$

النموذج ذو معنوية عند مستوى حرية (5%) حسب ما تشير إليه قيمة ( $F$ ) المحسوبة (11.7)، وهي أكبر من قيمة ( $F$ ) الجدولية (3.5)، والشرط الإحصائي يقول أن النموذج ذو معنوية إحصائية ( $F_c > F_t$ )، بحيث أن ( $F_c$ ) هي المحسوبة، بينما ( $F_t$ ) هي الجدولية. وأن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) توضح أن نسبة (93%) من التأثير على المتغير التابع ( $INV$ ) تسببها المتغيرات المستقلة وهي (الواردات، وسعر الصرف، والنتاج المحلي الإجمالي، والضرائب). ويلاحظ من المعلمات (10.37903-، 516154.4-، 0.095654-) أن الواردات، وسعر الصرف، والضرائب على التوالي، ذات أثر سالب على الاستثمار، بينما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر موجب على الاستثمار حسب قيمة المعلمة (9.094670). وأن قيم اختبار ( $T$ ) تشير إلى معنوية إحصائية المتغيرات المستقلة. بهذا نجد أن النموذج

متسق مع النظرية الاقتصادية في بناء العلاقات مع المتغير التابع (الاستثمار)، وكما تثبت صحة فرضيات الدراسة.

## 11. مناقشة النتائج:

الاستثمار يعد من مكونات الطلب الكلي، وهو من المؤشرات الاقتصادية المهمة جدا في الدول. والسودان من الدول ذات الفرص المتاحة للاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي، نسبة لتوفر المساحات الزراعية من الأراضي الخصبة، والمياه العذبة المتوفرة من نهر النيل وفروعه، وكذلك تنوع المناخ من مكان إلى آخر يساعد هذا على زراعة العديد من المحاصيل النقدية المختلفة. كما لا ينسى توفر الأيدي العاملة ذات الكفاءة والخبرة. الاستثمار في السودان يحتاج إلى سياسات تشجيعية بتخفيض الضرائب على الاستثمار، كما أنه يمكن معالجة الوارد من السلع الاستهلاكية بالتحويل نحو السلع الإنتاجية. كل هذا يفضي إلى زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات المختلفة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي. هذا برمته يقود إلى حل مشكلة التضخم، وسعر الصرف، واستقرار الاقتصاد والاتجاه نحو الازدهار.

## 12. قائمة المراجع:

1. حردان، طاهر حيدر (1997م): مبادئ الاستثمار. المستقبل للنشر والتوزيع - عمان.
2. محرزى، محمد عباس (.2003م): اقتصاديات المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية - الجامعة الجزائرية - الجزائر.
3. السيراري، إبراهيم (1986م): أثر الضريبة في توزيع الدخل. عالم الكتب - الرياض - المملكة العربية السعودية.
4. لهيبات، أحمد وآخرون (.2008م): الاقتصاد والإدارة والقانون. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية - الطبعة الأولى - الجزائر.
5. الخطيب، خالد شحادة وآخرون (.2005م): أسس المالية العامة. دار وائل للنشر - طبعة ثانية - عمان.
6. خربوش، حسن علي (1999م): الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق. دار زهران للنشر - عمان - الأردن.
7. استروب، ريتشارد وآخرون (1984م): الاقتصاد الكلى. دار المريخ - الرياض - المملكة العربية السعودية.
8. جدران، طاهر (1997م): مبادئ الاستثمار. دار المستقبل للنشر - عمان - الأردن.
9. السيد، عثمان إبراهيم (1995م): تخطيط المشروعات. مطبعة النيلين - الخرطوم.
10. ابد جمان، مايكل (1983م): الاقتصاد الكلى. دار المريخ للطباعة والنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية.
11. البطري، يونس أحمد وآخرون (.2004م): المالية العامة. الدار الجامعية - الإسكندرية - مصر.
12. ابن عوف، عبد المطلب (.2005م): اقتصاديات المشروع. مطبعة جامعة النيلين - الخرطوم - السودان.
13. أبو قحف، عبد السلام (1997م): اقتصاديات الأعمال والاستثمار. الطبعة الأولى - مطبعة الإسكندرية - مصر.
14. محمد، إبراهيم هارون (1998م): واقع الاستثمار في السودان. جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

15. عبد الله، عبد المجيد، وأحمد علي أحمد (2012م): تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة (1985-2005م) دراسة قياسية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم - السودان.

16. عبد العظيم، عادل (2005م): دالة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

17. حنان، شلوم (2012م): أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته علي المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه). جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر.

18. مرازقة، صالح (2009م): تطور السياسة الجبائية في الجزائر دراسة تحليلية ومستقبلية (1992-2009م) - حالة علمية، الجزائر.

19. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2015م.

1. Zaroog, Ali .Elhassan M. Nour (.2003): *Progression of Personal Income Taxation in Sudan (An Empirical Analysis -197.-.200.)*. Unpublished thesis for the degree of Master research in Economics. University Of Gezira, Wad-madani, Sudan.

## جدول (1) - نتائج التحليل

| Dependent Variable: INV                  |             |                               |             |        |
|--|-------------|-------------------------------|-------------|--------|
| Method: Least Squares                    |             |                               |             |        |
| Date: .1/26/18 Time: .2:41               |             |                               |             |        |
| Sample: 198. 2.16                        |             |                               |             |        |
| Included observations: 37                |             |                               |             |        |
| Convergence achieved after 72 iterations |             |                               |             |        |
| MA Backcast: 1978 1979                   |             |                               |             |        |
| Variable                                 | Coefficient | Std. Error                    | t-Statistic | Prob.  |
| M  | -1..379.3   | 1.635842                      | -6.344761   | .....  |
| EX                                       | -516154.4   | 4421932.                      | -..116726   | ..978. |
| GDP                                      | .9..9467    | .448675.                      | 27..4200.   | .....  |
| T  | -...95654   | ...65.9.                      | -14.69616   | .....  |
| MA(2)                                    | -..999457   | .118778.                      | -8.414486   | .....  |
| R-squared.929428.                        |             | Mean dependent var479.9861    |             |        |
| Adjusted R-squared.92.6.7.               |             | S.D. dependent var1.42E+.8    |             |        |
| S.E. of regression39882769               |             | Akaike info criterion37.96588 |             |        |
| Sum squared resid5..9E+16                |             | Schwarz criterion38.18357     |             |        |
| Log likelihood-697.3687                  |             | Hannan-Quinn criter.38..4262  |             |        |
| Durbin-Watson stat1.86.871               |             |                               |             |        |
| Inverted MA Roots                        | .           | 1..                           | .           | -1..   |

جدول (2) - بيانات الدراسة بملايين الجنيهات

| INF    | Saving (S)    | Investment (I) | Taxation (T) | Exchange Rate (EX) | Imports (M) | Exports (X) | GDP          | العام |
|--------|---------------|----------------|--------------|--------------------|-------------|-------------|--------------|-------|
| 26.1   | .3449.9       | .14576..       | .149513..    | ....5.             | .783.5      | .394.6      | .6845..      | .198  |
| 22.5   | .1539..6      | .16.66..       | .153.84..    | ....9.             | .997.8      | .554.4      | .7.4..1      | 1981  |
| 27.7   | -75..9..1     | .153.3..       | .298275..    | ...13.             | .17.9.4     | .684.9      | .9591.9      | 1982  |
| 31.1   | -.34564.4     | .1627...       | .31184.200   | ...13.             | .2351.8     | .967.5      | .118.7.4     | 1983  |
| 32.4   | -.145965.3    | .6931...       | .357943..    | ...25.             | .2193.3     | .13...2     | .15357.2     | 1984  |
| 46.3   | -6.48..11     | .24.3...       | .34279...    | ...25.             | .228.2      | .997.4      | .2.218.1     | 1985  |
| 29     | .14.....      | .47283..       | .768386..    | ...25.             | .2719.7     | .1172.2     | .36479.8     | 1986  |
| 25     | .195.6...     | .71626..       | .19.8888..   | ...45.             | .2294..     | .1493.1     | .46791.1     | 1987  |
| 49.1   | .39.36...     | .11...4..      | .1964439..   | ...45.             | .4294.3     | .2433.2     | .8256.200    | 1988  |
| 74.1   | .1663....     | .1.266....     | .17.200....  | ...45.             | .6.78.4     | .3422.7     | .11.11..7    | 1989  |
| 67     | .5.178...     | .258889..      | .216.....    | ...45.             | .5.6.200    | .3526..     | .19266.5     | .199  |
| 1.2004 | .515.6.200.   | .73.523..      | .257.....    | ...45.             | .136.200    | .5.8.200    | .421818..    | 1991  |
| 119.3  | .73713....    | .18796....     | .57.....     | ..1...             | .82.898..   | .319257..   | .948448..    | 1992  |
| 1.1.1  | .912.37...    | .426439...     | .1154.....   | .1328.             | .94493.200  | .417267..   | .1881289..   | 1993  |
| 116.8  | .253.391...   | .894.459..     | .2236.....   | ..216.             | .1161478..  | .52389...   | .4.49739.4   | 1994  |
| 69.5   | .4434....     | .9467328..     | .3947.....   | ..4...             | .164939...  | .555674..   | .9856434..   | 1995  |
| 129.2  | -.2812671..   | .14.91....     | .66426....   | 1.2464             | .15.4387..  | .62.186..   | .1.4781...   | 1996  |
| 47.19  | -.151569...   | .28429....     | .83873....   | 1.5765             | .1579716..  | .59418.200  | .161374...   | 1997  |
| 17..1  | .1287346.200. | .57514....     | .8114.....   | 1.9945             | .1924649..  | .595741..   | .219359...   | 1998  |
| 16.16  | .1.292.44..   | .44245....     | .8359....    | 2.516              | .1414949..  | .78..58..   | .27.588...   | 1999  |
| 8.6    | .978....      | .32677....     | .16539....   | 2.5714             | .1537768..  | .18.67.8..  | .336627...   | .200. |
| 4.8    | .196.200..    | .67875....     | .175346....  | 2.587              | .23..96...  | .16987.3..  | .4.6586...   | 1200. |
| 8.4    | .3775....     | .1.4264....    | .2137.....   | 2.6334             | 2446384.    | 1949115     | .477561...   | 2200. |
| 7.4    | .32.4....     | .988.1....     | .2668.....   | 2.6.82             | .2881915..  | .2542176..  | .557338...   | 3200. |
| 8.7    | .559.200..    | .13.696....    | .42.3.....   | 2.5826             | .4.7523...  | .3777764..  | .687214...   | 4200. |
| 8.4    | .478.....     | .167563....    | .5..7.....   | 2.4358             | .67568.200. | .4824278..  | .857.71...   | 5200. |
| 7.2    | .677.....     | .252759....    | .5881.....   | 2.1715             | .5969531..  | .435.591..  | .982919...   | 6200. |
| 8.1    | .1.798....    | .272354....    | .653.....    | 159200.            | .8775457..  | .887925...  | .1198373...  | 7200. |
| 14.3   | .1615.200..   | .279...200..   | .768.3....   | 913200.            | .935154...  | .1167.5.4.. | ..1355117... | 8200. |
| 11.2   | .77..200..    | .285847....    | .86558....   | 2.3259             | .969.918..  | .82571.5..  | .1393875...  | 9200. |
| 13     | .25158...     | .348.39....    | .945873....  | 2.3.51             | .1..4477... | .114.428... | .16.6465...  | .2.1  |
| 18.1   | .31937...     | .442325....    | .111833....  | 2.4824             | .923.95.200 | .1.193..4   | .1821513...  | 2.11  |
| 35.6   | .6764....     | .385824....    | .155674....  | 4.95.              | .9475.18..  | .4.665...   | .2225479...  | 2.12  |
| 28.1   | .71.5....     | .47719....     | .241337....  | 5.6816             | .923.3.200  | 4789..73    | .3.4116.7..  | 2.13  |
| 25.7   | .69345...     | .58134.200..   | .351781....  | .5.621             | .92113...   | .435.21..   | .471295....  | 2.14  |
| 23.2   | .7.1975..     | .6147859....   | .419633....  | .5.561             | .95.87...   | .3169....   | .58293671..  | 2.15  |
| 29.49  | 697712.5      | .635846.3...   | .472576....  | .5.335             | .83234...   | .3.93..6    | .693514....  | 2.16  |

المصدر: تقارير بنك السودان، والجهاز الإحصائي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، سنوات مختلفة - السودان.